CAIRO 52 | القاهرة ٥٢

المرصد الإعلامي للقبضيات على أساس العمل بالجنس التجاري

من يناير ٢٠٢٣ إلى ديسمبر ٢٠٢٣

فاطمة علي | يونيو ٢٠٢٤

القاهرة ٥٢
للأبحاث القانونية
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

كتابة وتحرير: فاطمة علي
تصميم: عمر نورالدين

تاريخ النشر: يونيو ٢٠٢٤

طريقة مقترحة للاستشهاد:
فاطمة علي، المرصد الإعلامي للقبضيات على أساس العمل بالجنس التجاري من يناير ٢٠٢٣ إلى ديسمبر ٢٠٢٣، معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية، يونيو ٢٠٢٤

www.cairo52.com
info@cairo52.com

جميع الحقوق محفوظة لمركز القاهرة 52 للأبحاث القانونية
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل 4.0 دولي (CC BY-SA 4.0)

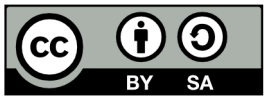

المحتويات

مقدمة ١

المنهجية والمحددات ٤

الأرقام والإحصائيات والملاحظات الرئيسية على سنة ٢٠٢٣ ٦

الخاتمة ١٧

المقدمة

يُعرَف العمل الطوعي بالجنس التجاري في المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة بأنه: العمل الطوعي الذي ينطوي على فردين أو أكثر راشدين برضاهم على الانخراط في مختلف الأفعال والخدمات الجنسية في مقابل مبلغ معين من المال يتم الاتفاق عليه[١]. يجدر بنا الإشارة هنا أولاً وقبل الانطلاق في نواحي أخرى من الموضوع أن استخدام كلمة «دعارة» و «رذيلة» و «فسق» و «فجور» والتي يستخدمها القانون المصري في قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ (الذي تم استصداره للتصدي للأوجه المختلفة للجنس التجاري[٢] إلا أنه ليس القانون الوحيد و إنما يتم استخدام قانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ المتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية)[٣] تحمل نوع من الوصم والتجريم لذلك لا يفضلها العاملين/ات بالجنس التجاري بالإضافة أنه لا يتم استعمالها في المنظمات الدولية المختلفة ومنها منظمة العمل الدولية ومختلف فروع منظمة الأمم المتحدة ومنها منظمة الأمم المتحدة للنساء ومنظمة الأمم المتحدة للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية[٤] ولذلك فتلك المنظمات، بالإضافة إلينا، تستخدم كلمة «الجنس التجاري» في محاولة منا ومنهم أن نحافظ على الصوابية السياسية وأن نضع الجنس التجاري في سياق العمل الطوعي مثله مثل أي عمل آخر يقوم به الإنسان بهدف كسب عيشه.

بالرغم من شمولية وفي نفس الوقت محدودية هذا التعريف إلا أن، في إفريقيا على سبيل المثال يتم تجريم العمل بالجنس التجاري على اختلاف أشكاله سواء بالعرض أو الطلب أو تنظيم العمل في كل القارة باستثناء السنغال والتي تقنن الجنس التجاري إلا أنها تجرم تنظيمه[٥]. والتجريم هنا لا يتعلق فقط بإلقاء المتهمين/ات في السجن و إنما في طريقة إلقاء القبض عليهم/هن واستجوابهم/هن والتحقيق معهم/هن يتمثل في معاملتهم/هن بنوع من المهانة والإذلال والتعنيف. كما أن التجريم لا يعني خلو الدولة أو المجتمع من الجنس التجاري و إنما فقط استمراره من خلال دوائر مخفية ومغلقة مما يعرض العاملين/ات في هذا المجال للهشاشة بسبب معرفة راغبي الخدمة بهشاشة موقفهم مما قد يعرضهم/هن لمختلف أشكال العنف القائم على النوع أو الابتزاز أو الاغتصاب أو التحرش الجنسي أو العنف الجسدي أو العنف اللفظي أو الإساءة أو غيرهم من الجرائم العنيفة سواء كانت جنسية أو غير جنسية. بالإضافة إلى ذلك فالتجريم هنا ليس فقط هو العائق الوحيد الذي يقابله العاملين/ات بالجنس التجاري في مصر و إنما أيضًا الضغط والوصم المجتمعي من العائلة والأصدقاء والدوائر القريبة والواسعة المحيطة بالعاملين/ات والوصم الطبي الذي يتعلق بتعامل الأطقم الطبية مع العاملين/ات بالجنس التجاري بنوع من الاستحقاقية والمهانة بسبب انخراطهم في هذا النوع من العمل مما يحيد بينهم وبين الوصول إلى الرعاية الصحية اللازمة والضرورية ومنها الرعاية الصحية المتعلقة بالأمراض الجنسية المنقولة وأيضًا المتعلقة بفيروس نقص المناعة[٦]. الجدير بالذكر أن مصر من البلاد التي تعهدت بمحاربة فيروس نقص المناعة بل وأيضًا القضاء عليه بحلول ٢٠٣٠ في نفس الوقت الذي تبني فيه الحكومة المصرية حواجز مجتمعية (والتي تتمحور في عدم توافر الأدوية المعالجة للأمراض المنقولة جنسيًا بشكل زهيد أو تعرض المطالبين/ات بها للتضييقات الأخلاقية من قبل الأطقم الطبية سواء في المستشفيات أو في الصيدليات وغيرها من المنافذ الصحية) بالإضافة إلى الحواجز الجنائية (ومنها القوانين الموضوعة خصيصًا للزج بالعاملين/ات في السجن وملاحقتهم قانونيًا) تحيد بين العاملين/ات بالجنس التجاري وبين تلقي العلاج المناسب. وجاء ذلك طبقًا للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز (فيروس نقص المناعة) بين ٢٠٢١ - ٢٠٢٦ والتي تقدم منهجية مختلفة ومنها منهجية عدم المساواة بين الأفراد والمجتمعات كالعائق الحقيقي وراء عدم قدرة دول العالم من القضاء على فيروس نقص المناعة[٧].

عدم التجريم ليس أمرًا جديدًا على مصر فالجدير بالذكر أن القانون المصري لم يُجرم العمل بالجنس التجاري (والذي بدأ منذ ١٨٩٦) إلا بقرار عسكري سنة ١٩٤٩ مع صدور قانون التجريم سنة ١٩٥١ و إنما حاول منذ زمن ليس فقط أن يقننه و إنما أيضًا أن ينظمه من خلال إصدار تراخيص للمنازل من قِبل وزارة الداخلية و إصدار مختلف اللوائح القوانين لتنظيم عمل تلك المنازل، بإنشاء وزارة الداخلية لجهاز مخصص لمراقبة هذه المنازل والتأكد من اتباعهم لتلك اللوائح والقوانين المنظمة. فعلى سبيل المثال، كان العمل بالجنس التجاري ينقسم إلى العاملات المصريات العاملات الأوروبيات. فالأخيرة كانت لهن أماكن مخصصة منها منطقة وش البركة والتي كانت تخضع ليس لوزارة الداخلية المصرية بسبب

١ "Sex Workers: Population, Size Estimates,» UNFPA East and Southern Africa Regional Office, Accessed on April ٢٨, ٢٠٢٤, https://esaro.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/sex_workers_hwp_final.pdf

٢ «قانون مكافحة الدعارة فى الجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٦١»، منشورات قانونية، ١٩٦١، https://manshurat.org/node/١٢٧٠٣

٣ «قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨»، منشورات قانونية، ٢٠١٨، https://manshurat.org/node/٣١٤٨٧

٤ Ibid

٥ "Sex Work Laws Map,» Global Network of Sex Work Projects (NSWP), Accessed on April ٢٨, ٢٠٢٤,, https://www.nswp.org/sex-work-laws-map

٦ "Sex Workers: Population, Size Estimates,» UNFPA East and Southern Africa Regional Office, Accessed on April ٢٨, ٢٠٢٤, https:// unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/sex_workers_hwp_final.pdf

٧ المركز الوطني لمكافحة الأمراض،» المركز الوطني لمكافحة الأمراض (NCDC)،أغسطس ٢٠٢٣، https://ncdc.org.ly/Ar/٢٠٢٣_٨_٢/#:~:text=أعلن٪٢٠المركز٪٢٠الوطني٪٢٠لمكافحة٪٢٠الأمراض،نقص٪٢٠المناعة٪٢٠المكتسبة٪٢٠(الإيدز).

فرض الامتيازات الأجنبية و إنما كانت تخضع لقوانين ولوائح القنصليات والسفارات الأجنبية واستمر الوضع على ذلك حتى عام ١٩٣٧ بإلغاء الامتيازات الأجنبية[٨]. من ناحية أخرى، تم إنشاء عيادة للكشف عن الأمراض التناسلية في منطقة الحوض المرصود في عام ١٩٠٢ وكانت مهمة تلك العيادة هو النظر إلى الكشوفات التي يتم إحضارها للعيادة من قِبل الشرطة والكشف على العاملين/ات بالجنس التجاري بهدف التأكد من عدم حملهم/هن لأي أمراض تناسلية قد تنتقل إلى راغبي الخدمة وبالتبعية إعطائهم/هن تراخيص لممارسة المهنة أو علاج إذا تم اكتشاف حملن إحداهم/هن لأية أمراض[٩].

لذلك في التقريرين السابقين، المرصد الإعلامي للقبضيات على أساس العمل بالجنس التجاري من يناير ٢٠١٩ لديسمبر ٢٠٢٠ (والذي رصد ١٣٨ قبضية في ٢٠١٩ في مقابل ١٩٠ قبضية في ٢٠٢٠)[١٠] و(المرصد الإعلامي للقبضيات على أساس العمل بالجنس التجاري من يناير ٢٠٢١ إلى ديسمبر ٢٠٢٢)والذي بدوره رصد ١٣٢ قبضية في ٢٠٢١ في مقابل ١٢٤ قبضية في ٢٠٢٢)[١١] حاولنا، في مركز القاهرة ٥٢، أن نقدم منهجية مختلفة تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي نحن الآخر وهي منهجية تركز على تأثير الأبعاد المختلفة، مثل البعد الجندري من حيث النوع الاجتماعي والتوجه الجنساني والبعد الجغرافي ومنها الأماكن المستخدمة لتقديم الخدمات الجنسية والتي قد تتعدد وتختلف من الحيز المكاني المادي والحيز الافتراضي كالهاتف أو وسائل التواصل الاجتماعي، على العمل بالجنس التجاري في مصر. لذلك ينقسم هذا التقرير، مثل التقرير السابق، إلى ثلاث أقسام: أولا قسم لشرح المنهجية والمحددات وقسم ثاني لرصد البعد الجندري لعام ٢٠٢٣ وقسم ثالث لرصد البعد الجغرافي لعام ٢٠٢٣ من خلال إحصائيات وملاحظات وأرقام مختلفة.

اعتمدت المنهجية في هذا التقرير، مثل التقريرين السابقين، على المنهج الوصفي التحليلي من خلال البحث باستخدام كلمات مفتاحية معينة كـ «دعارة»، «شبكة دعارة»، «فسق و فجور»، «فسق»، «فجور»، «رذيلة»، «ممارسة الرذيلة»، «الاتجار بالبشر»، «اتجار بالبشر»، «فتاة ليل»، «فتيات ليل» ، «شاذ» و «شذوذ جنسي» للبحث من خلال مواقع كلا من الجرائد الرسمية والمستقلة في إطار زمني من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر٢٠٢٣. كانت المنهجية حريصة على البحث باستخدام كلمات معرفة ونكرة، الجمع من الكلمات والكلمات المفردة لنفس الكلمة، واستخدام العطف للجمع بين الكلمتين. لم يعتمد تحليل البيانات، على عكس التقرير السابق، على جرائد معينة و إنما تم توسعة دائرة البحث لتشمل كل الجرائد المعروفة وغير المعروفة، والرسمية منها والمستقلة بهدف جمع أكبر عدد من الأخبار.

---

٨ Nora Noralla, «Places in the History of Sex Work in Egypt: Wagah Wesh El Berka,» Cairo ٥٢ Legal Research Institute, October ١٧, ٢٠٢٠, https://cairo٥٢.com/٢٠٢٠/١٠/١٧/places-in-the-history-of-sex-work-in-egypt-wagah-wesh-el-berka/

٩ Nora Noralla, «Places in the History of Sex Work in Egypt: Al Hood Al Marsood,» Cairo ٥٢ Legal Research Institute, September ٣٠, ٢٠٢٠, https://cairo٥٢.com/٢٠٢٠/٠٩/٣٠/places-in-the-history-of-sex-work-in-egypt-al-hood-al-marsood/

١٠ Fatma Ali, The Legal and Media Observatory of Sex Work Crimes in Egypt, Cairo ٥٢ Legal Research Institute, February ١٣, ٢٠٢٤, https://cairo٥٢.com/٢٠٢٣/٠٦/٠٢/the-legal-and-media-observatory-of-sex-work-crimes-in-egypt/.

١١ Ahmed Hassan, «Media Observatory of Arrests Based on Sex Work from January ٢٠١٩ to December ٢٠٢٠,» ed. by Nora Noralla, Cairo ٥٢ Legal Research Institute, June ٢, ٢٠٢٣, https://cairo٥٢.docdroid.com/bn٢IoH٤/media-observatory-of-arrests-based-on-sex-work-from-january-٢٠١٩-to-december-٢٠٢٠#page=١٣

المنهجية والمحددات

عند العثور على خبر ذو صلة بموضوع البحث، يتم جمع الخبر، تنظيفه، أرشفته، وتحليله من خلال الإجابة على بعض الأسئلة وهي كالآتي:

- **ما هو عنوان الخبر؟**
- **ما هو مضمون الخبر؟**
- **ما هو تاريخ الخبر؟**
- **ما هي الصحيفة الناشرة للخبر؟**
- **كم عدد المضبوطين في ذلك الخبر؟**
- **ما هو النوع الاجتماعي للمضبوطين؟**
- **ما هي الميول الجنسية للمضبوطين؟**
- **ما هي المنطقة الجغرافية للمضبوطين؟ تم تقسيم المناطق للقاهرة الكبرى (والتي تشمل القاهرة، الجيزة، وحلوان) - الإسكندرية (والتي تشمل الإسكندرية فقط) - القناة (والتي تشمل بورسعيد، السويس، الإسماعيلية، شمال سيناء، وجنوب سيناء) - الدلتا (والتي تشمل البحيرة، الدقهلية، الشرقية، الغربية، القليوبية، المنوفية ، دمياط، وكفر الشيخ) - الصعيد (والتي تشمل أسوان، الأقصر، أسيوط، سوهاج، البحر الأحمر، قنا، المنيا، الوادي الجديد، بني سويف، والفيوم).**
- **ما هي المحافظة التي حدثت فيها الواقعة؟**
- **ما هو سبب الضبط؟ (بناء على بلاغ أم تحريات ومعلومات).**
- **ما هي التهمة؟**
- **ما هو مكان الواقعة؟ (وحدة سكنية - مواقع التواصل الاجتماعي - الاثنين معًا (هم المضبوطين في نفس القضية معًا) - ممتلكات خاصة).**
- **ما هو نوع الإدارة؟ (مستقلة أم غير مستقلة) بمعنى هل يتم إدارتها من خلال قواد أم من خلال العامل/ـة بالجنس التجاري بأنفسهم.**
- **ما هو قرار النيابة؟**
- **هل للخبر علاقة بخبر سابق أم لا؟ (لتجنب حساب المدخلات المكررة).**

تكمن المحددات في ذلك البحث على اعتمادها كليًا على المصادر الثانوية، بمعنى اعتمادها على أخبار تم نشرها من أماكن مختلفة دون الاعتماد على مصادر أولية مثل نص المحاضر، مقابلات مع عناصر الشرطة المعنية بتلك القضايا، أو إجراء المقابلات مع العاملين/ات بالجنس التجاري الذي تم بالفعل القبض عليهم. وبينما نُقِر بوجود هذه المحددات، إلا أن ذلك النوع من المعلومات والبحث الميداني يتم إعاقته أمنيًا من خلال رفض عناصر الشرطة التصريح بنص المحاضر وعددها، سياسيًا من خلال عدم تعاون المعنيين سياسيًا مع الباحثين/الباحثات بشكل عام، واجتماعيًا من خلال شعور العار الذي يلحق أولئك المضبوطين في مثل ذلك النوع من القضايا، بما يصعب علينا الوصول لمثل تلك المعلومات بسهولة. علاوة على ذلك، من ضمن المحددات التي واجهناها هي صعوبة معرفة الهوية الجندرية والميول الجنسية للأشخاص المنتمين إلى مجتمع الميم عين، وذلك بسبب استخدام الصحف المصرية لمصطلحات مثل «شذوذ جنسي» للإشارة إلى قضاياهم. كما يتم خلط الهوية الجندرية والميول الجنسية عن قصد للعابرين/ات.

الأرقام والإحصائيات والملاحظات الرئيسية على سنة ٢٠٢٣

سجلت سنة ٢٠٢٣ عدد ١٥٤ قبضية على خلفية العمل بالجنس التجاري بارتفاع ملحوظ في شهر يناير مقابل انخفاض واضح في شهر يونيو. كما

عدد المظبوطين

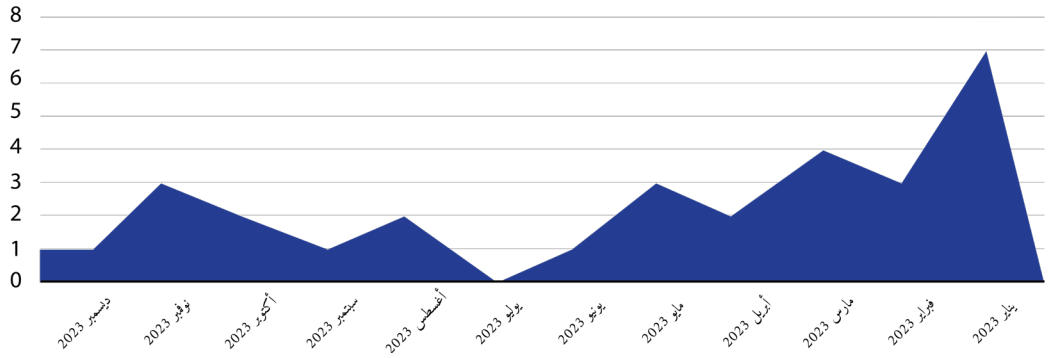

سجلت السنة عدد ٤٢ قبضية بناءًا على بلاغ بنسبة ٢٧٪ و١٠٨ قبضية تمت بناءًا على تحريات ومعلومات بنسبة ٧٠٪

سبب الضبط	عدد المضبوطين
بناء على بلاغ	٤٢
تحريات ومعلومات	١٠٨
غير معروف	٤

كما جاء عدد المضبوطين في كل المحافظات على النحو التالي: أسيوط ٨ والدقهلية بنسبة ٥،١٪ والإسكندرية ١٨ بنسبة ١١،٦٪ والمنوفية بعدد ٢ وبنسبة ١،٢٪ ودمياط بعدد ٤ وبنسبة ٢،٥٪. بينما جاءت الجيزة الأعلى (بشكل مماثل لسنة ٢٠٢٠) بعدد ٧٣ بنسبة ٤٧٪ وتلتها القاهرة بعدد ٣٢ وبنسبة ٢٠٪. كما جاءت كلا من الشرقية والغربية بعدد قضيه واحدة فقط.

عدد المظبوطين لكل محافظة

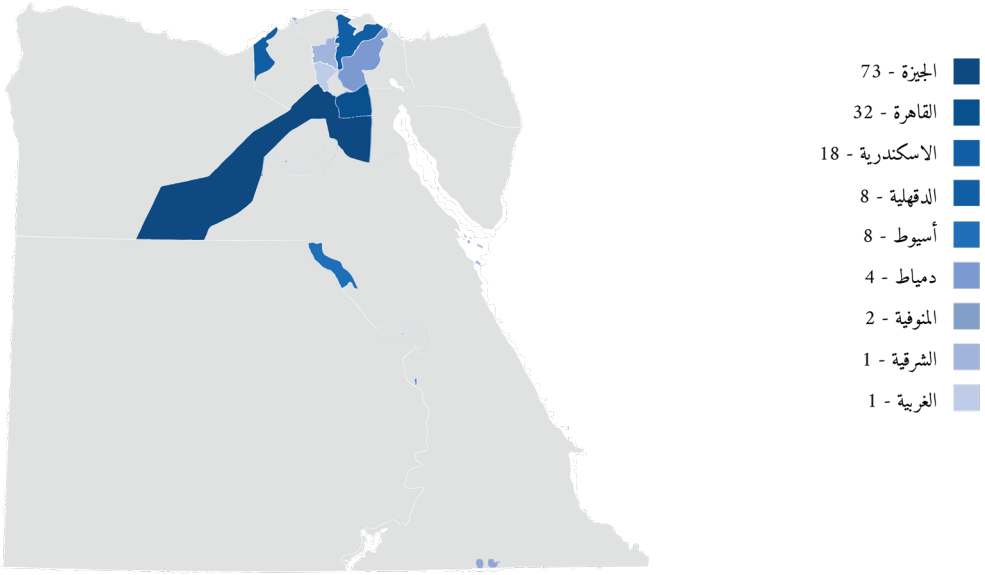

بالإضافة إلى ذلك، جاء عدد المضبوطين الذين يعملون في إدارة مستقلة بمفردهم وبدون قواد أو شخص يرأسهم ١٠٣ ١٠٣ بنسبة ٦٦٪ أما الأشخاص الذين يعملون بداخل شبكة يرأسها مدير أو قواد جاء عددهم ٥١ بنسبة ٣٣٪ مما يجعلنا نلاحظ أن الاتجاه بداخل مجتمع الجنس التجاري يميل إلى الاستقلالية وهو ما يجب تشجيعه لأن العمل تحت مسؤول دائمًا ما يفضي إلى الاستغلال والإساءة سواء الإساءة العاطفية

أو الجسدية أو الجنسية وذلك في حالة إذا كان المسؤول شريك عاطفي أو العنف الجسدي والجنسي إذا كان المسؤول هو أحد المعارف. أما الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي فهو يخلق نوع من الاستقلالية والسيطرة الكاملة لمقدمي الخدمة من العاملين/ات بالجنس التجاري وبالتبعية لخلق مساحة آمنة أكبر.

عدد المظبوطين

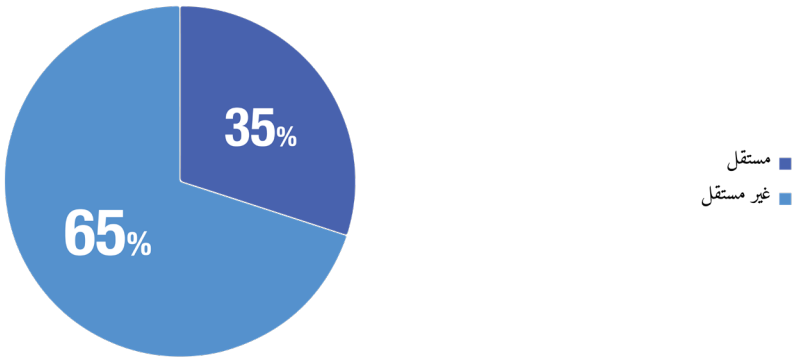

وهذه الاستقلالية واضحة من من خلال لجوء العاملين/ات بالجنس التجاري للعمل من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بعدد ٣٥ وبنسبة ٢٢،٧٪ وذلك العدد متقارب مع العاملين/ات بالجنس التجاري الذين يقدمون خدماتهم من خلال وحدات سكنية بعدد ٣٤ وبنسبة ٢٢،٠٧٪ . بينما جاء عدد العاملين/ات ممن يعتمدون على الممتلكات الخاصة هو الأكثر بعدد ٧١ وبنسبة ٤٦٪. وعلى الناحية الأخرى جاء عدد من يعتمدون على وسائل ثنائية مثل الوحدات السكنية ووسائل التواصل الاجتماعي ٥ بنسبة ٣،٢٪ وأيضًا مثل الاعتماد على الممتلكات الخاصة ووسائل التواصل الاجتماعي بعدد ٤ قبضيه وبنسبة ٢،٥٪.

عدد المظبوطين

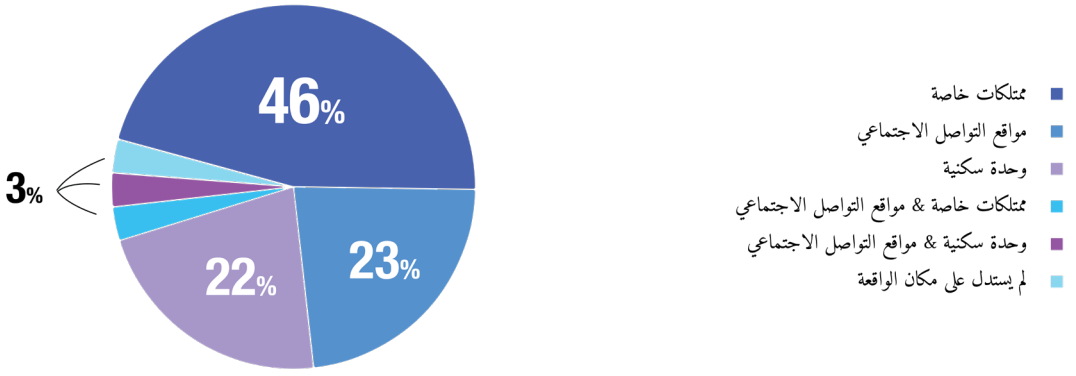

أ. الخلفية الاجتماعية والجندرية

علاوةً على ذلك، جاء عدد المضبوطين ١٣من الرجال رجلاً بنسبة ٨،٤٤٪ و٨٧ امرأة بنسبة ٥٦٪ و٥٤ تم القبض على كلا من الرجال والنساء معًا بنسبة ٣٥٪. ليس من المفاجأة أن تكون النساء هن الفئة الأكثر عرضة للقبض والاحتجاز وذلك بسبب طبيعة العمل الذي يكتنفه الجنس التجاري في مصر. هذا وأن القانون المصري لا يعاقب متلقي الخدمة، وهم رجال في أغلب الأحيان، و إنما يعاقب فقط من يعملون في الجنس التجاري اللاتي عادةً ما يكونن من النساء أو أفراد منتمين لمجتمع الميم عين كما أشرنا سابقًا. تنص المادة ٩ من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أنه يعاقب بالحبس بمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات كل من اعتاد ممارسة الدعارة (للنساء) أو الفجور (للرجال). كما تنص المادة ٢٥ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، كل من استخدم وسائل التواصل الاجتماعي أو الفضاء الإلكتروني في التعدي على قيم الأسرة المصرية وحرمة الحياة الخاصة بمدة لا تقل عن ستة أشهر.

النوع الاجتماعي	عدد المضبوطين
رجال	١٣
نساء	٨٧
الاثنين معا	٥٤

عدد المضبوطين لكل نوع اجتماعي

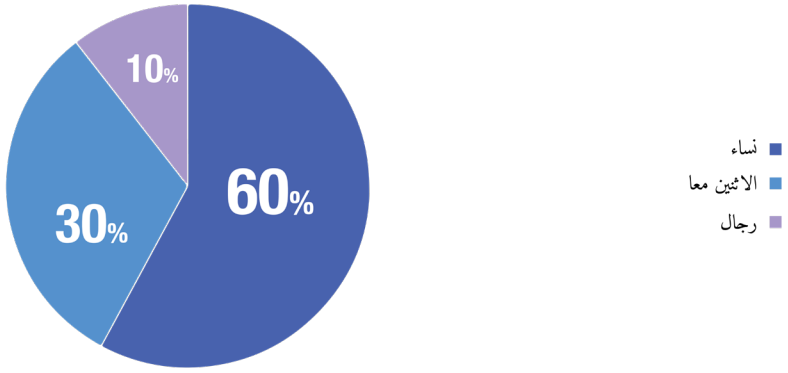

إلا أنه وقبل القفز إلى الاستنتاجات، يجب الإشارة أولاً إلى كم عدد الأفراد من مجتمع الميم عين مقارنةً عدد المضبوطين بشكل عام ومقارنةً بعدد الرجال بشكل خاص. بطبيعة الحال، جاء عدد المغايرين من المضبوطين أكبر بشكل كبير من عدد المضبوطين من مجتمع الميم عين. فسجلت سنة ٢٠٢٣ القبض على ١٤٤ شخص مغاير بنسبة ٩٣٪ بينما سجلت ١٠ حالات فقط، وهو رقم مماثل لسنة ٢٠٢٢، من القبض على أفراد من مجتمع الميم عين بنسبة ٦،٤ ٪.

التوجه الجنساني	عدد المضبوطين
مغاير	١٤٤
ميم عين	١٠

عدد المضبوطين لكل توجه جنسي

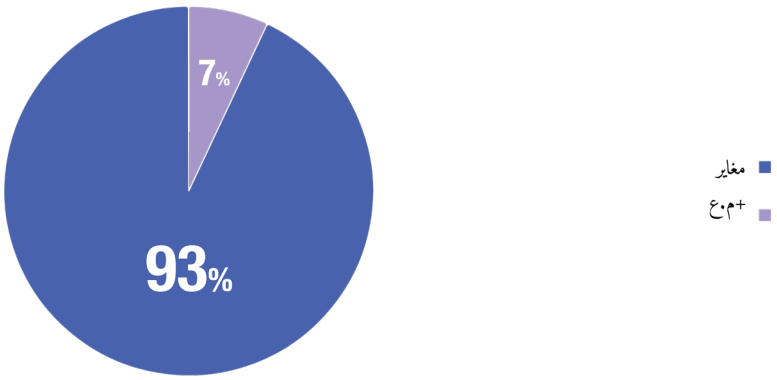

أما مقارنةً بعدد الرجال، فجاء عدد المغايرين من الرجال ٥ مقابل ٨ من أفراد مجتمع الميم عين. مما يعيدنا إلى نقطة أن الدولة المصرية تعاقب فقط المهمشين/ات وهم/هن النساء والأفراد المنتمين لمجتمع الميم عين بينما تغضي الطرف عن الرجال المغايرين متلقي الخدمة. كما أن الرجال المنتمين لمجتمع الميم عين الذين يتم القبض عليهم على أساس "ممارسة الدعارة" يتم معاقبتهم حتى و إن كانوا غير منخرطين فيها

وذلك لأن القانون المصري لا يعاقب صراحةً على المثلية الجنسية. وبذلك يتم الزج بالكثير من الأشخاص سواء مغايرين أو منتمين لمجتمع الميم عين وسواء كانوا رجالاً أم نساءًا على أساس أخلاقي وليس على أساس قانوني. ويمكننا تشفي ذلك من خلال إصدار محكمة الإسكندرية الاقتصادية مؤخرًا قرارًا بمعاقبة رجلاً مثليًا بسبب استخدامه لتطبيق مواعدة يلتقي فيها أفراد آخرين من مجتمع الميم عين وتم معاقبته على غرار كلا من قانون ١٠ لسنة ١٩٦١ باتهامه باعتياد ممارسة الفجور (كما تنص المادة رقم ٩) وهو القانون الذي يُجرم عمل الرجال بالجنس التجاري كمقدمي الخدمة وليس متلقيها وقانون الجرائم الإلكترونية رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ بسبب سوء استخدامه لوسائل التواصل الاجتماعي واستخدام مختلف وسائل التواصل الاجتماعي بغرض تهديد والاعتداء على قيم الأسرة المصرية كما تنص المادة ٢٥ من ذلك القانون المشار إليه. بالإضافة إلى ذلك لجئ القاضي إلى المادة الثانية من الدستور المصري التي تنص على أن الدين الإسلامي دين الدولة والمادة ١٠ والتي تنص على ضرورة حماية الأسرة كالوحدة الأساسية داخل المجتمع والمادة ٤٧ والتي تنص على ضرورة حماية الهوية المصرية. وبذلك قام القاضي بالتواء المواد السابق ذكرها بهدف الحكم على الرجل المثلي الذي تم القبض عليه بسبب عدم وجود قانون يُجرم المثلية الجنسية صراحةً.

التوجه الجنسي بالنسبة للنوع الاجتماعي

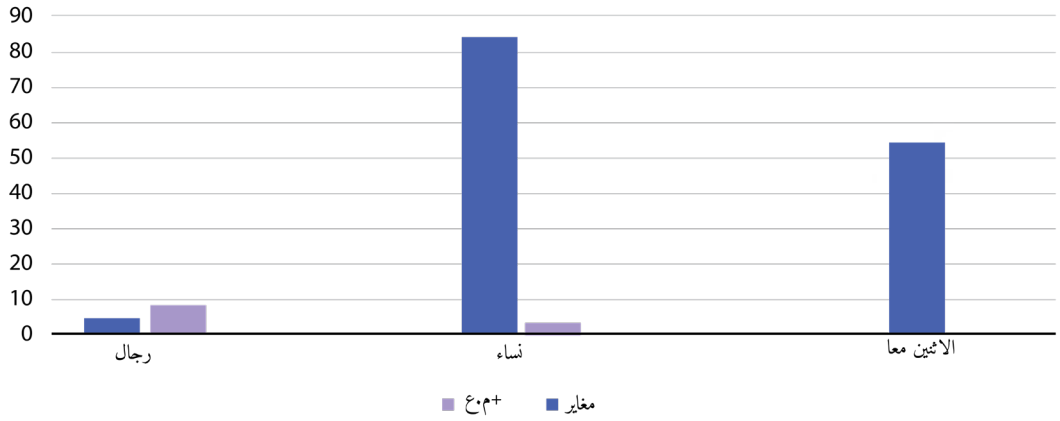

أما بالنسبة لنوع الإدارة بالنسبة للنوع الاجتماعي، فيمكننا ملاحظة أن عدد النساء اللتي يلجأن للعمل وحدهن في تصاعد مستمر. فجاء عدد النساء اللاتي يعملن بشكل استقلالي ٦٧ بنسبة ٤٣٪ بينما عدد النساء اللاتي يعملن بشكل غير استقلالي، على سبيل المثال هؤلاء اللاتي يعملن مع قواد، ٢٠ بنسبة ١٢،٩٪. بينما جاء عدد الرجال المستقلين ١١ (٩ مغايرين والذي قد ينقسمون إلى قوادين أو متلقي الخدمة بينما لم يتم ذكر في الأخبار رجال مغايرين ومقدمي الخدمة في نفس الوقت و٢ ينتمون إلى مجتمع الميم عين) بنسبة ٧٪ وعدد الرجال اللائي يعملون مع مرؤوسين ٢ فقط بنسبة ١،٢٪. ويمكن الاستنتاج مما سبق ذكره أن الرجال أكثر عرضة للعمل بمفردهن.

نوع الإدارة لكل نوع اجتماعي

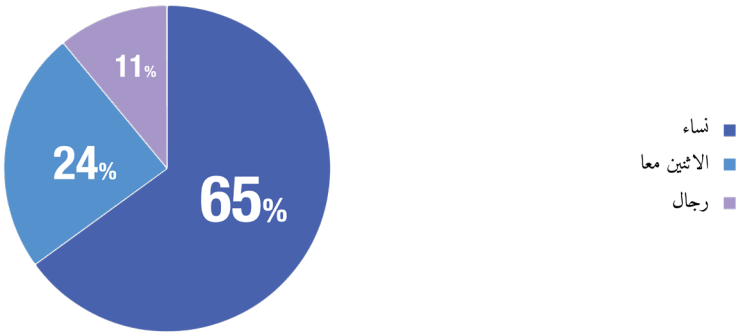

في مقارنة مع النوع الاجتماعي، جاء التوجه الجنساني للمضبوطين أكثر ميلاً إلى الاستقلالية. فجاء عدد المغايرين المستقلين ٩٣ بنسبة ٦٠٪ وغير المستقلين ٥١ بنسبة ٣٣٪ بينما جاء عدد الأفراد المنتمين لمجتمع الميم عين المستقلين ١٠ بنسبة ٦،٤ ٪ مما يجعلنا نلاحظ أن جميع الأفراد المنتمين لمجتمع الميم عين يميلون إلى العمل بشكل استقلالي.

نوع الإدارة لكل توجه جنساني

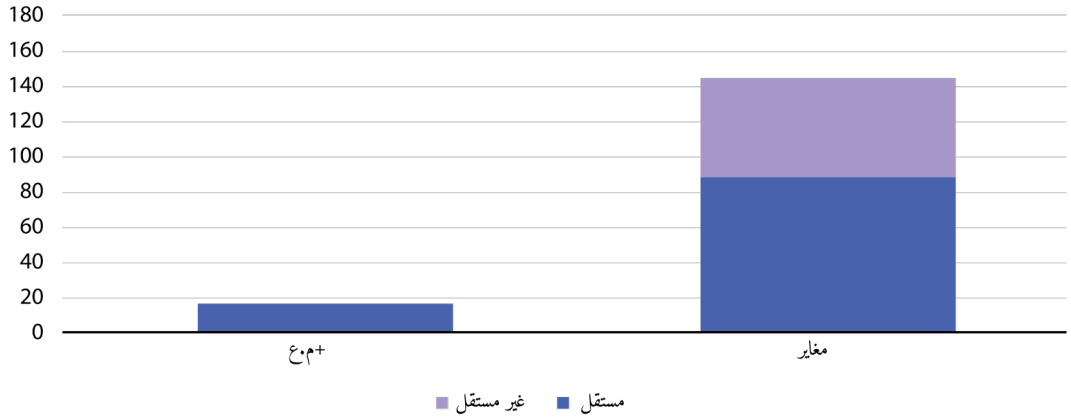

وذلك جاء واضحًا في ازدياد اعتماد العاملين/ات بالجنس التجاري على وسائل التواصل الاجتماعي. فجاء عدد النساء المعتمدات على وسائل التواصل الاجتماعي ٢٤ بنسبة ١٥٪ مقارنة مع عدد الرجال والذين سجلوا ٥ (٢ مغايرين و٣ ينتموا إلي مجتمع الميم عين) بنسبة ٣،٢٪. إلا أن عدد العاملين/ات بالجنس التجاري اللائي يعملون من خلال ممتلكات خاصة ووحدة سكنية لازال في تصاعد. فجاء عدد النساء اللاتي اعتمدن على ممتلكات خاصة ٤٩ بنسبة ٣١٪ بينما جاء عدد الرجال اللائي يتعمدون على ممتلكات خاصة ١ فقط (مغاير). أما النساء اللاتي يتعمدن على وحدة سكنية فجاء عددهم منخفض مقارنةً بعدد كلا من وسائل التواصل الاجتماعي والممتلكات الخاصة، فوصل عددهن إلى ١٠ فقط بنسبة ٦،٤٪ أما بالنسبة للرجال فجاء عددهم ٤ فقط بنسبة ٢،٥٪.

مكان الواقعة	رجال	نساء	الاثنين معا
ممتلكات خاصة	١	٤٩	٢٢
ممتلكات خاصة ومواقع التواصل الاجتماعي	٠	٠	٤
مواقع التواصل الاجتماعي	٥	٢٤	٧
وحدة سكنية	٤	١٠	٢٠
وحدة سكنية ومواقع التواصل الاجتماعي	٠	٣	٢
لم يستدل على مكان الواقعة	٣	١	٠

يجدر بنا الإشارة هنا أن هناك عاملين/ات من الجنس التجاري يلجأون إلى مكانين وليس مكان واحد فقط وذلك من خلال استعمال وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لعملهم/هن أو لاستقطاب لراغبي الخدمة، فعلى سبيل المثال، جاء عدد النساء اللاتي يعتمدن على وحدة سكنية وعلى وسائل التواصل الاجتماعي في نفس الوقت ٣ بنسبة ١،٩٪

النوع الاجتماعي بالنسبة لمكان الواقعة

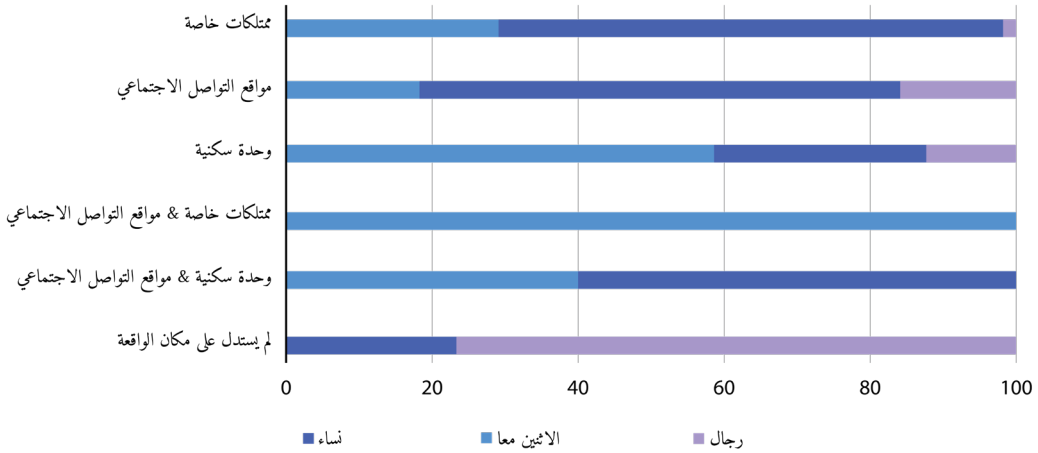

أما بالنسبة للتوجه الجنساني مقابل مكان الواقعة فجاء عدد المغايرين الذين اعتمدوا على ممتلكات خاصة ٧١ بنسبة ٤٦٪ وعدد الأفراد المنتمين لمجتمع الميم عين ٢ بنسبة ١.٢٪. بينما جاء عدد العاملين/ات من المغايرين الذين اعتمدوا على مواقع التواصل الاجتماعي ٣٦ بنسبة ٢٣٪ أما الأفراد المنتمين لمجتمع الميم عين ٣ فقط بنسبة ١.٩٪. ومن ناحية أخرى، جاء عدد من المغايرين من اعتمدوا على وحدة سكنية من أجل عرض خدماتهم الجنسية ٣٤ بنسبة ٢٢٪ في مقابل ٤ فقط من أفراد مجتمع الميم عين بنسبة ٢.٥٪. بصورة مماثلة للنوع الاجتماعي، اعتمد المغايرين من العامين/ات على مكانين من أماكن متعددة للعمل، فعلى سبيل المثال اعتمدوا على ممتلكات خاصة ووسائل التواصل الاجتماعي عدد ٤ فقط بنسبة ٢.٥٪. كما اعتمدوا على كلا من وحدة سكنية مواقع التواصل الاجتماعي عدد ٥ بنسبة ٣.٢٪. لكن، بشكل مفاجئ، لم يعتمدوا لأفراد المنتمين لمجتمع الميم عين على وسائل ثنائية.

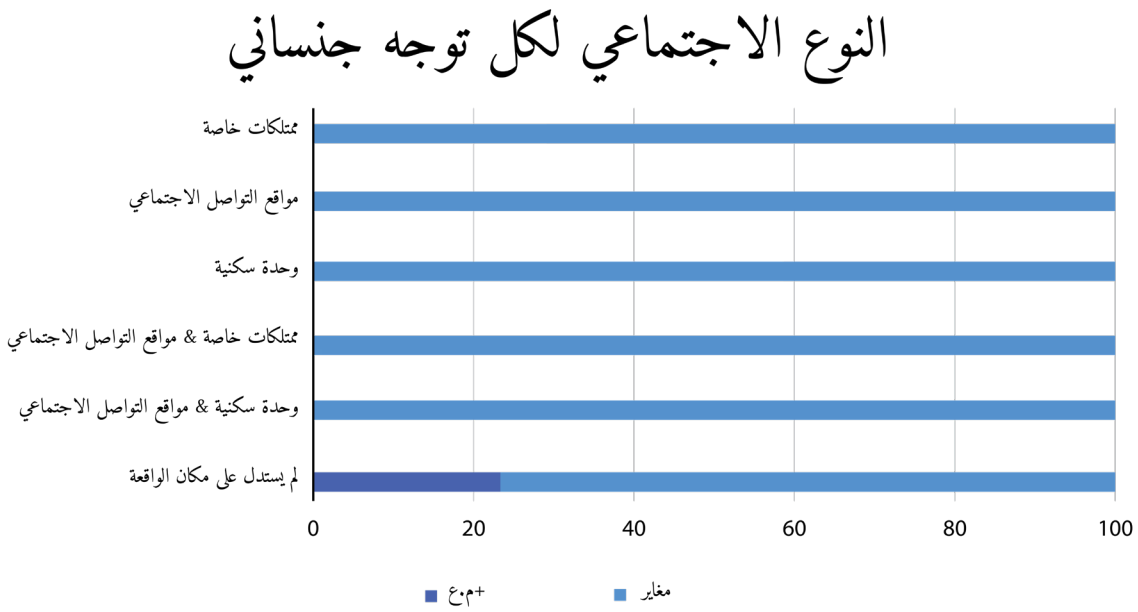

إلا إننا للأسف لا يمكننا الجزم من خلال تلك الأرقام أن جميع من يلجأوا إلى استعمال وسائل التواصل الاجتماعي هم/هن بالضرورة مستقلين/ات أو أن من يعملوا/ن من خلال ممتلكات خاصة أو وحدات سكنية هم/هن بالضرورة غير مستقلات. جاء عدد أولئك اللائي اعتمدوا على وحدة سكنية ومواقع التواصل الاجتماعي وكانوا في نفس الوقت غير مستقلين ٥ بنسبة ٣.٢٪ أما من اعتمدوا على وحدة سكنية ومواقع التواصل الاجتماعي وكانوا في نفس الوقت مستقلين فجاء عددهم غير معروف. بينما، من ناحية، جاء عدد من اعتمدوا على ممتلكات خاصة ومواقع التواصل الاجتماعي وكانوا مستقلين ٤ بنسبة ٢.٥٪ في مقابل صفر غير مستقلين.

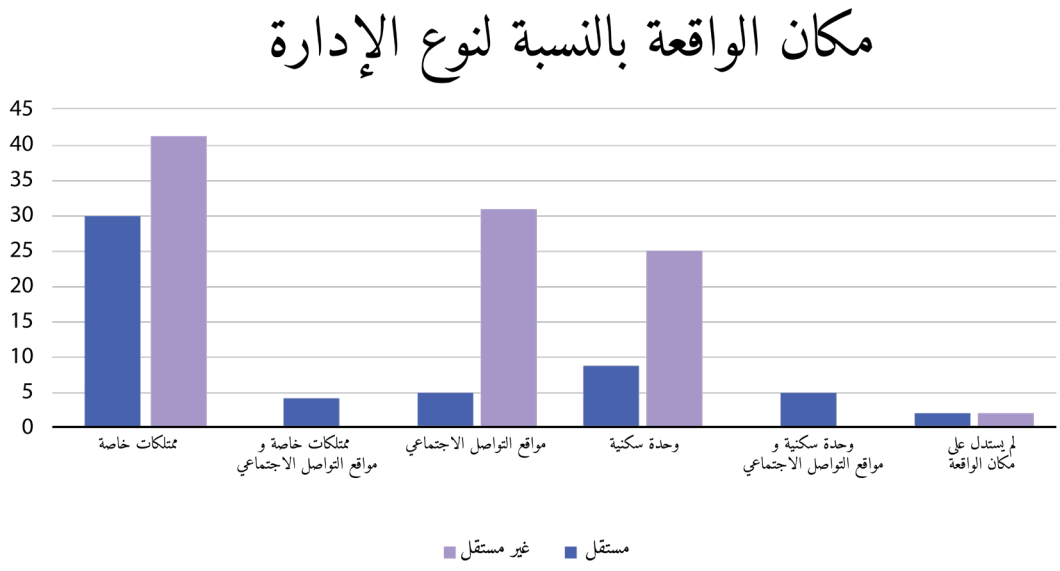

على الصعيد الآخر، جاء عدد المغايرين الذين تم القبض عليهم بناءًا على بلاغ ٣٨ بنسبة ٢٤٪ أما من تم القبض عليهم بناءًا على تحريات ومعلومات ١٠٢ بنسبة ٦٦٪. أما بالنسبة للأفراد المنتمين لمجتمع الميم عين، فتم القبض على أغلبهم بناءًا على تحريات ومعلومات بعدد ٦ وبنسبة ٣.٨٪. بينما من تم القبض عليهم بناءًا على بلاغ جاءوا ٤ بنسبة ٢.٥٪. وهذه الأرقام تأتي متسقة مع تقرير نشرناه في ٢٠٢٣ بعنوان

مُذنِب/ة جنسيًا: الأخلاق العُرفية واضطهاد مجتمع الميم عين في مصر وهي دراسة تتناول أشكال الاضطهاد الممنهج الذي يلحق بأفراد مجتمع الميم عين من قِبل الحكومة المصرية والذي يناقض بالتبعية القوانين والمعاهدات الدولية التي تكمن مصر طرفًا مسؤول فيها. في هذا التقرير، تناولنا أيضًا الأشكال الغير الاعتيادية التي تقوم بها الشرطة بهدف الإيقاع بأفراد مجتمع الميم عين ومنها التخفي في شكل شخص كويري والدخول على تطبيقات المواعدة المخصصة لتعارف أفراد مجتمع الميم عين والاتفاق على الالتقاء في مكان وتوقيت معينين ثم يتفاجئ الشخص الكويري بمداهمة أفراد الشرطة له، مثلما حدث في المحضر رقم ١٠٤٢٠ جنح قسم ثان المنصورة وأيضًا في محضر رقم ٢٠٢٩٤ جنح قسم شرطة أول المنصورة وقضية رقم ٤٠٣ لسنة ٢٠٢٠ جنح المحكمة الاقتصادية[١٢]. لا يقتصر هذا الترصد المسبق بأفراد مجتمع الميم عين فحسب و إنما أيضًا يطول النساء حتى أولئك الغير عاملات بالجنس التجاري وذلك عن طريق الإيقاع بهن عن طريق استخدام نفس الأساليب وهو الاتفاق معهن على مكان للالتقاء ثم القبض عليهن (عادةً ما ينتمين إلى طبقات اقتصادية واجتماعية دنيا) بسبب ارتدائهن لملابس يعتبرها البعض غير لائقة أو رقصهن على تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة مثلما حدث مع فتيات التيكتوك في ٢٠٢٠[١٣].

سبب الضبط	مغاير	ميم عين
بناء على بلاغ	٣٨	٤
تحريات ومعلومات	١٠٢	٦
غير معروف	٤	٠

فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، فجاءت الأرقام كالآتي: جاء عدد الرجال الذين تم القبض عليهم من خلال البلاغات ٧ بنسبة ٤،٥٪ بينما تم القبض على ٦ رجال بناءًا على تحريات ومعلومات بنسبة ٣،٨٪. أما النساء فجاء عدد المقبوض عليهن بناءًا على بلاغ ١٨ بنسبة ١١٪ بينما تأتي نسبة المقبوض عليهن بناءًا على تحريات ومعلومات ٤٢٪ بعدد ٦٥. وهو أيضًا ما أشرنا إليه في التقرير السابق بعنوان المرصد الإعلامي للقبضيات على أساس العمل بالجنس التجاري من يناير ٢٠١٩ لديسمبر ٢٠٢٠إلى التفات الدولة إلى عمليات «تطهير» المجتمع من خلال القبض على على أولئك الذين يعتدون على قيم وآداب المجتمع المصري.

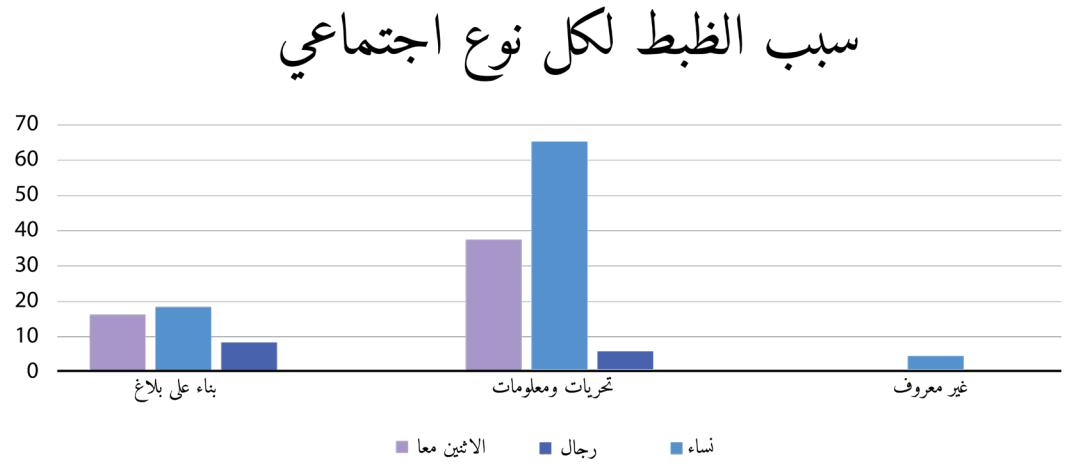

ب. الخلفية الجغرافية

بالنسبة للمنطقة الجغرافية، على غير المتوقع جاء عدد الرجال المضبوطين في الدلتا ٦ (٢ مغايرين و٤ منتمين لمجتمع الميم عين) وبنسبة ٣،٨٩٪. أكبر من أولئك المضبوطين في القاهرة الكبرى بعدد ٦ (٣ مغايرين و٣ منتمين لمجتمع الميم عين) وبنسبة ٣،٨٩٪. أما في الصعيد فلم يتم ضبط أي رجال وفي منطقة الإسكندرية تم ضبط رجل واحد (مثلي). أما بالنسبة للنساء فحازت القاهرة الكبرى (الجيزة ٤٧ والقاهرة ١٦) كما هو من المتوقع على أكبر عدد من المضبوطين بعدد ٦٣ وبنسبة ٤٠٪. كما جاء عدد المضبوطين من النساء في كلا من الصعيد (أسيوط والإسكندرية ٤ (الإسكندرية) وبنسبة ٢،٥٪. بينما جاءت الدلتا (الدقهلية ٣) ، على عكس الرجال المضبوطين، في المرتبة الأخيرة بعدد ٣

١٢ Legal Research ٥٢ Nora Noralla, "Sexually Guilty: Custom Morality and the Persecution of the LGBTQ Community in Egypt," Cairo Institute, June ٧, ٢٠٢٣, ٥٢ https://cairo-institute.com/٠١/٠٦/٢٠٢٣/sexually-guilty-custom-morality-and-the-persecution-of-the-lgbtq-community-in-egypt/.

١٣ «Egypt female TikTok star jailed for three years for human trafficking,» BBC News, April ١٨, ٢٠٢٢, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-٦١١٣٩٥٦٦.

وبنسبة ١.٩٪.

المنطقة الجغرافية	رجال	نساء	الاثنين معا
الإسكندرية	١	٤	١٣
الدلتا	٦	٣	٧
الصعيد	٠	٤	٤
القاهرة الكبرى	٦	٦٣	٣٠
غير معروف	٠	٦	٠

فيما يتعلق بالتوجه الجنساني بالنسبة لكل منطقة جغرافية فجاء عدد الأفراد المنتمين لمجتمع الميم عين في منطقة الدلتا ٤ بنسبة ٢.٥٪ و٥ في القاهرة الكبرى بنسبة ٣.٢٪ بينما تم القبض على واحد فقط في منطقة الإسكندرية ولم يتم القبض على أي شخص من أفراد الميم عين في الصعيد. على الناحية الأخرى، تم القبض على ١٢ مغاير في منطقة الدلتا (الدقهلية ٦ والشرقية ١ والغربية ١ والمنوفية ٢ ودمياط ٢) بنسبة ٧.٧٪ و١٠٠ في القاهرة الكبرى (الجيزة ٦٩ والقاهرة ٣١) بنسبة ٦٤٪ و١٧ في منطقة الإسكندرية (الإسكندرية) بنسبة ١١٪ و٨ في الصعيد (أسيوط) بنسبة ٥.١٪

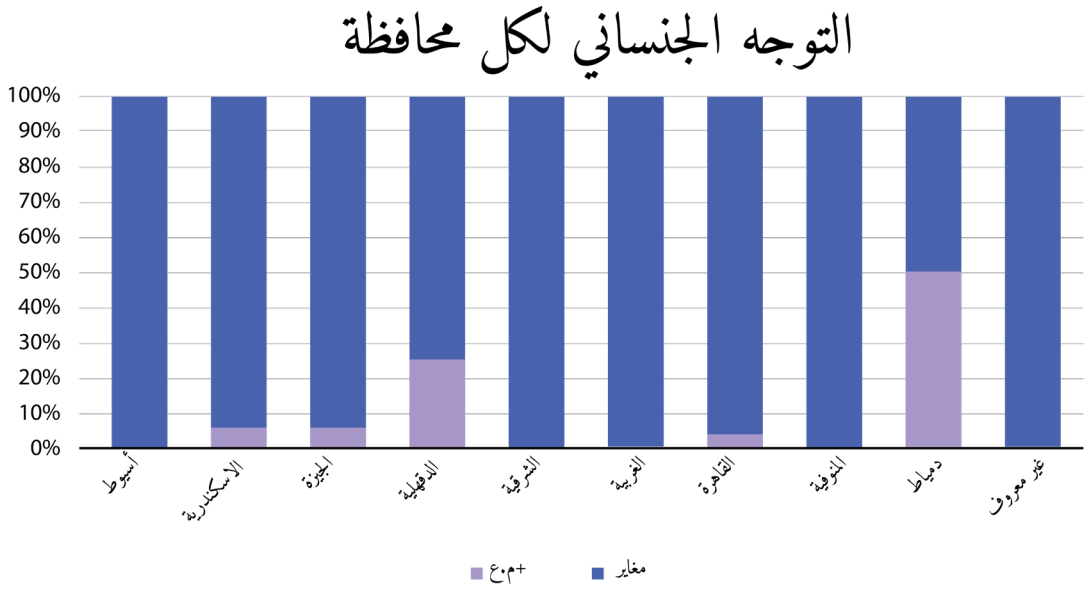

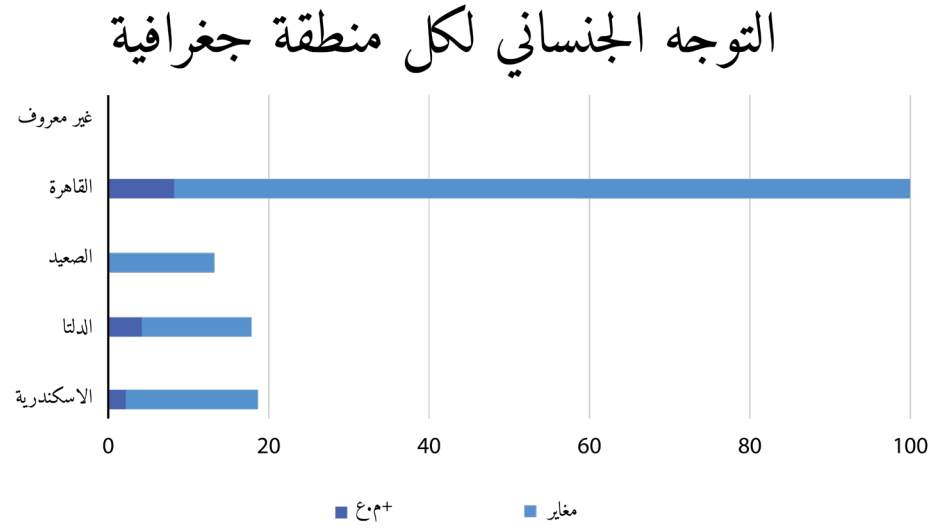

سجلت القاهرة الكبرى أكبر عدد من العاملين/ات المستقلين/ات (بينما سجلت الجيزة عددًا أكبر من المضبوطين مقارنةً بالقاهرة: الجيزة ٤٩ والقاهرة ٢٧) بعدد ٧٦ وبنسبة ٤٩٪ مقابل ٢٧ غير مستقلين/ات وبنسبة ١٧٪ (الجيزة ٢٤ والقاهرة ٥). بينما جاءت الدلتا في المرتبة الثانية بعدد ١١ قبضية على عاملين/ات مستقلين/ات (الدقهلية ٥ والشرقية ١ والغربية ١ والمنوفية ٢ ودمياط٢) وبنسبة ٧،١٪ في مقابل عدد ٥ قبضية على عاملين/ات غير مستقلين/ات (الدقهلية ٣ ودمياط ٢) وبنسبة ٣،٢٪ كما جاءت منطقة الإسكندرية في المرتبة الثالثة بعدد ٥ قبضية على مستقلين/ات بنفس النسبة. منطقة الإسكندرية (الإسكندرية) هي المنطقة الوحيدة التي جاء فيها عدد الغير مستقلين/ات أكبر من عدد المستقلين/ات بعدد ١٣ وبنسبة ٨،٤٪. على الناحية الأخرى، جاء عدد المستقلين/ات وغير المستقلين/ات متساوي في الصعيد (أسيوط) بعدد ٤ وبنسبة ٢،٥٪. ومن هنا يمكننا الاستنتاج أن بشكل عام وبأغلبية جاء عدد العاملين/ات المستقلين/ات أكبر من عدد العاملين/ات الغير مستقلين/ات.

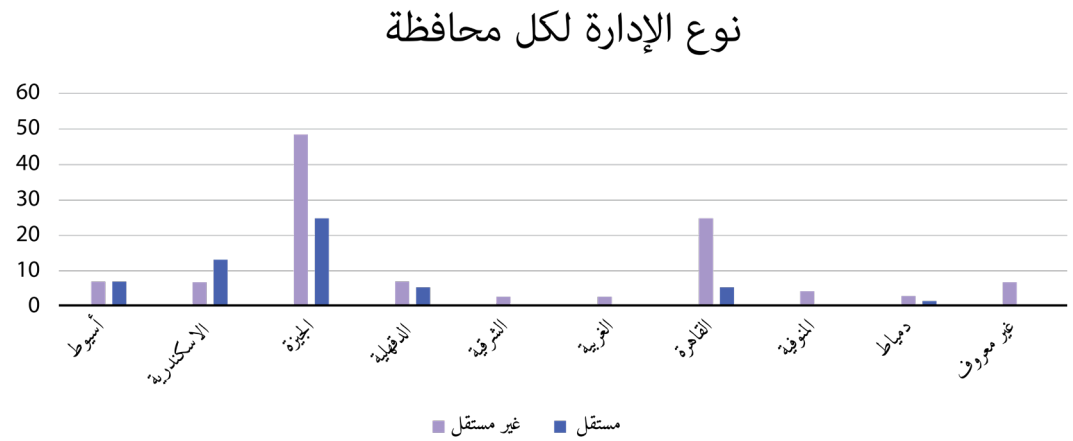

بشكل عام، سجلت مختلف المناطق الجغرافية بالتساوي فيما يتعلق بالقبضيات بناءًا على بلاغ أو التي تمت بناءًا على تحريات ومعلومات مباحث الآداب، فعلى سبيل المثال، سجلت منطقة الإسكندرية عدد ٤ قبضيات بناءًا على بلاغ وبنسبة ٢،٥٪ بينما سجلت عدد ١٤ قبضية بناءًا على تحريات ومعلومات وبنسبة ٩٪. بالإضافة إلى ذلك وعلى غرار الإسكندرية، سجلت الصعيد عدد ٨ قبضية بنسبة ٥،١٪ في مقابل صفر قبضية بناءًا على تحريات ومعلومات. على نقيضهم، سجلت كلا من الدلتا والقاهرة الكبرى على قبضيات تمت بناءًا على تحريات ومعلومات أكثر من تلك التي تمت بناءًا على بلاغ، فعلى سبيل المثال، جاء عدد القبضيات في الدلتا التي تمت بناءًا على بلاغ ٦ بنسبة ٣،٨٪ في مقابل ١٠ قبضيات تمت بناءًا على تحريات ومعلومات بنسبة ٦،٤٪ . وعلى نفس النهج، سجلت القاهرة الكبرى ٧٩ قبضية بناءًا على تحريات ومعلومات وبنسبة ٥١٪ و٢٢ قبضية وبنسبة ١٤٪.

المنطقة الجغرافية	بناء على بلاغ	تحريات ومعلومات
الإسكندرية	٤	١٤
الدلتا	٦	١٠
الصعيد	٨	٠
القاهرة الكبرى	٢٢	٧٩
غير معروف	٢	٥

أما بالنسبة لمكان الواقعة فيما يتعلق بالمناطق الجغرافية فجاءت كالآتي: اعتمد ٨ من العاملين/ات بالجنس التجاري في منطقة الإسكندرية على ممتلكات خاصة بنسبة ٥،١٪ بينما اعتمد ٩ من العاملين/ات على مواقع التواصل الاجتماعي. هذا وقد اعتمد ٦ عاملين/ات في الدلتا على مواقع التواصل الاجتماعي فقط لتقديم خدماتهم الجنسية بنسبة ٣،٨٪ ، واعتمد ٨ من العاملين/ات على وحدات سكنية فقط بنسبة ٥،١٪، بينما جاء عدد العاملين/ات الذين اعتمدوا على كلا من وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لأعمالهم ووحدات سكنية لتقديم خدماتهم ٢ بنسبة ١،٢٪. على الصعيد الآخر، اعتمد جميع العاملين/ات في الصعيد على الوحدات السكنية بعدد ٨ وبنسبة ٥،١٪. من ناحية أخرى، اعتمد ٦٣ من العاميلن/ات في القاهرة الكبرى على الممتلكات الخاصة (وهم الأغلبية) بينما اعتمد ١٤ من المضبوطين على وحدة سكنية واعتمد

١٦ من المضبوطين على وسائل التواصل الاجتماعي، بينما اعتمد ٣ من المضبوطين من العاملين/ات بالجنس التجاري على كلا من وسائل التواصل الاجتماعي والوحدات السكنية بنسبة ١.٩٪.

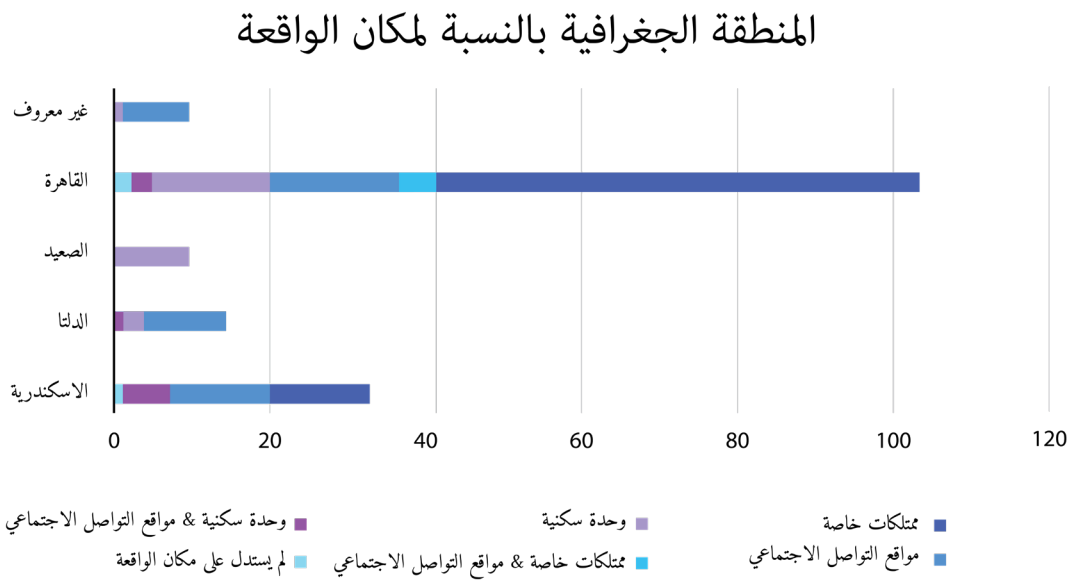

CONTRAC
I acknowledge and understand that my employment with [ABC Software Deve
(heretofore referred to as ABC), is defined as At-Will Employment as it is for an
period of time. I further acknowledge and understand that my employment relation
may be terminated at any time without cause or notice by myself or my employer.
During my employment I agree to keep in the strictest of confidence all confidential comp
information. I understand that the unauthorize closure or use of the company's confiden
information will leave me open to d ciplir cluding immediate termination and lega
action.
I understand that I am entitled privacy relating to computer
technology, emails, telephone hat belong to the company. I
agree that I am not permitt or non-compliant applications
to ABC's technology syste
I agree that any inventions marks, ideas and
concepts which I conceived ployment at ABC, will
remain the property of the c
I agree to keep thorough and either solely or
jointly with others, and I under ty of ABC even
after my departure. I further securing patents
and copyrights to all inventions
Upon separation from ABC, I will
data, company credit cards, compa ds, equipment,
possession and that belong to ABC. at are in my
Signed this
By:
Employer

الخاتمة

بعد التقديم التحليل الجندري والجغرافي السابق ذكرهما، يمكننا الاستدلال بالأمور الآتية: أن العمل بالجنس التجاري يميل أكثر وأكثر في اتجاه الاستقلالية والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة التي عادةً ما تخلو من الاستغلال. إلا أنه، وفي نفس الوقت، أصبحت الحكومة المصرية بشكل عام ومباحث الآداب ببشكل خاص أكثر فطنة واستعدادًا لمواجهة الأساليب الحديثة للجنس التجاري وهو ما يمكننا أن نراه من خلال إنشاء النيابة العامة إلى وحدة الرصد والتحليل التي دائمًا ما يتم استخدامها للزج بالنساء العاملات في الجنس التجاري أو أولئك اللاتي يظهرن بملابس قد تراها الحكومة المصرية «غير لائقة» أو من ينشرن مقاطع مصورة لهن وهن يرقصن، كما سبق وأشرنا في بداية هذا التقرير. يمكننا أيضًا الملاحظة من التقرير، على غرار التقرير السابق، أنه هناك مد لنوع من اللامركزية في عدد المضبوطين. ففي هذا التقرير، تأتي الجيزة في جميع الأرقام والإحصائيات في المقدمة تليها القاهرة بل وأحيانًا تسبق مناطق أخرى القاهرة، كما سبقت الدلتا القاهرة الكبرى في عدد الرجال المضبوطين على خلفية العمل بالجنس التجاري، فتم القبض على ٥ رجال بنسبة ٣،٢٪ أما في القاهرة الكبرى فجاء العدد ٤ وبنسبة ٢،٥٪ أو في بعض الأحيان تأتي النسب بينهما متقاربة مثلما سجلت الدلتا عدد ٤ أشخاص منتمين لمجتمع الميم عين بنسبة ٢،٥٪ بينما سجلت القاهرة الكبرى عدد ٥ أشخاص منتمين لمجتمع الميم عين بنسبة٣،٢٪.

لازال هذا التقرير، بالإضافة إلى التقريرين السابقين، يهدف بشكل أساسي إلى إعطاء صوت لمن لا صوت لهم وهم/هن العاملين/ات بالجنس التجاري الذين دائمًا ما يتم تهميش وجهة نظرهم/هن ورؤيتهم/هن. كما أن تلك التقارير تحاول جاهدة لإضفاء شرعية على دراسة الظواهر الاجتماعية التي دائمًا ما يتم السكوت عنها أو التغاضي عنها أو تجاهلها عمدًا بسبب الوصم المجتمعي الذي دائمًا ما يلحق الباحثين/ات الذين يحاولون دراسة هذه الظواهر والتي تأتي في المقدمة منها: الجنس التجاري. على الأغلب، يتحول الباحثين/ات الراغبين/ات في دراسة هذه الظواهر محط السخرية والوصم في الحقل الأكاديمي وذلك بسبب رغبتهم في دراسة هذه الظواهر التي يحاول المجتمع جاهدًا نبذها وتبرئة نفسه منها كونها تُعامَل مرتكبيها أو العاملين/ات بها معاملة مجرمين/ات جرائم متعلقة بالشرف. والمثير للسخرية، أن من ضمن هؤلاء المستنكرين/ات هم/هن نسويين/ات أو باحثين/ات في الديكولونيالية ممن يرفضون المصطلحات المتعلقة بالشرف وملكية الجسد. فكلا من الشرف والجسد لا يجب أن يتعلقا بالأنظمة القمعية التي تم استحداثها مثل الأبوية والسلطوية التي تَفرض علينا، نحن المجتمع، أشكال معينة من النهج الأخلاقي والأفعال التي لا يجب أن نحيد عنها و إذا رفضنا تلك القيم والضوابط واتبعنا نهجًا مختلفًا ومنه محاولة استعادة ملكية أجسادنا والتصرف فيهم كما يحلو لنا ومنه اختيار العمل الذي نراه مناسبًا ولائقًا لنا، تقوم هذه الأنظمة بمعاقبتنا ومحاولة استعادتنا إلى السير على الصراط التي صممته لنا حتى أصبحت أقل المحاولات وأكثرها بساطةً مثل دراسة هذه الظواهر المختلفة «والغريبة» عن المجتمع محط رفض الجميع وبالتبعية نبذه. فالنسوية عندما تحاول تخطي الأبوية، يجب أن تتخطى معها فكرة ملكية الدولة وسيطرتها على أجسادنا بل وتجريم محاولتنا لاستعادة ملكيتنا لها. أما الديكولونيالية (وهي عملية التحرر من القوات الاستعمارية والتي تأخذ شكل التحرر المادي عن طريق طرد القوات من البلاد المستعمَرة والتحرر الفكري وهو التخلص من سطوة الاحتلال الثقافي والأكاديمي على المجالات الدراسية المختلفة)[١٤] فعند محاولتها لتخطي الأنظمة التي خلفها الرجل الأبيض أثناء احتلاله لنا ومنها المناهج البحثية، يجب أن تتخطى معها القوالب التي يتم إنشائها للظواهر الاجتماعية وهي القوالب المتعلقة بما يجب علينا دراسته وما يجب علينا نبذه. الأبحاث في الديكولنيالية والنسوية يجب أن تكون أكثر استعدادًا لدراسة تلك الظواهر التي تحاول الأنظمة القمعية إسكاتها بل ويجب أن تكون مستعدة لتفكيك و إعادة بناء أنظمة فكرية أكثر شمولية لجميع الظواهر المختلفة التي تُكوّن المجتمع الذي نعيش فيه. لذا نأمُل أن يكون هذا التقرير قادرًا على أن يتحدى هذا الصراط ويقود الطريق لمزيد من الأبحاث والتقارير على غراره.

---

١٤ «Decolonising Academia,» London Metropolitan University, Accessed on April ٢٨,٢٠٢٤, https://www.londonmet.ac.uk/about/equity/centre-for-equity-and-inclusion/race/decolonising-academia/#:~:text=Decolonising%20is%20academia%20understood%20as,centric%2C%20pro%20colonial%20lens.

CAIRO 52 | القاهرة ٥٢
LEGAL RESEARCH INSTITUTE | الأبحاث القانونية

المرصد الإعلامي للقبضيات على أساس العمل بالجنس التجاري

من يناير ٢٠٢٣ إلى ديسمبر ٢٠٢٣